بحث عام | قسم الدراسات الدينية | 2 ديسمبر 2015

إشكالات فهم العقيدة وتحوّلاتها في الفكر الإسلامي

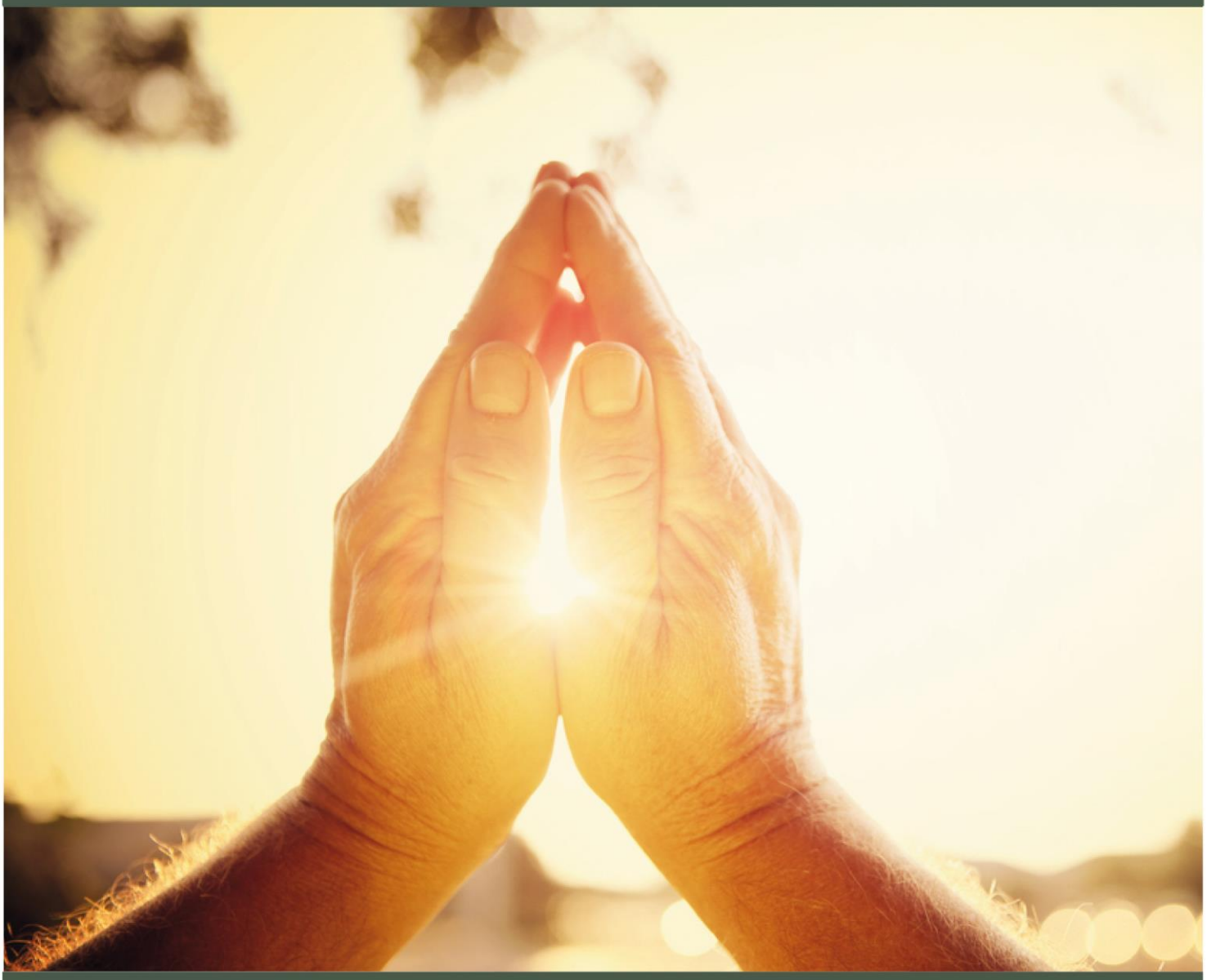

محمّد حسن بدر الدين
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2015
All rights reserved © 2015

الملخّص:

لقد تعوّدنا في هذا الزّمان على سماع أنّ الإسلام عقيدة وشريعة وهو عنوان كتاب مشهور للشّيخ **محمود شلتوت** (1893- 1963م) شيخ الأزهر، طُبع أكثر من عشرين مرّة. نظّر فيه لمسألة العقيدة ومكانتها في الدّين الإسلامي. وكان من أوائل المعاصرين الذين اهتمّوا بالعلاقة بين الإسلام باعتباره وحيًا وبين الفهم البشري لذلك الوحي. ولكنّه لم يتوصّل إلى فكّ الاشتباك الحاصل بين العقائد التي هي من صميم ذلك الفهم البشري، وبين الإيمان الذي ينتمي إلى أصول الوحي.

إذا كان الدّين من عند الله فهو بالضّرورة واحد. أمّا العقائد فبحكم الوضع والتّنظير فهي كثيرة لا تنتهي، ومن تلك الكثرة انبثقت الخلافات والتشقّقات والصّراعات القاتلة. فهل الاختلاف بسبب العقيدة حتمية دائمة وتنوّع محمود أم تعصّب مذموم يمكن تجاوزه؟ وهل العقيدة محرّضة على نشوء الاختلاف والصّراع الدّيني والاجتماعي كما يدّعي كثير من الكتّاب والمنظّرين؟

هل الإسلام عقيدة كما هو شائع في أدبيّات الفكر الإسلامي قديمًا وحديثًا، أم جاء أساسًا لتجاوز العقائد وإلغائها، وتأسيس فكر منطقي ووضعي في فهم الحياة ومسائل الغيب والإيمان؟

يهدف هذا البحث إلى تحديد الفرق بين العقيدة والإيمان ويكشف أنّ العقائد التي لحقت به هي من باب الإضافة إلى الدّين.

كما يطرح إشكالية فهم العقيدة باعتباره من المصطلحات الشائكة في الفكر الإسلامي. ويقدّم قراءة في التباساته التاريخية والسياسية والدّينية من خلال نماذج قديمة وحديثة اهتمّت بالتنظير لمباحث العقيدة.

محمود شلتوت في تقصيّاته العقائدية:

بدأ الشيخ **شلتوت** كتابه: «الإسلام عقيدة وشريعة» بشرح مفهوم الإسلام ثمّ خصّص فقرة مهمّة تحت عنوان: الفهم الإنساني في الإسلام ليس دينًا يُلتزم، قال فيها:

«وقد اتّصلتْ بالقرآن، بعد أن اتّصل محمّد بربّه، أفهام العلماء والأمّة في ما لم يكن من آياته نصًّا في معنى واحد. ومن هذا الجانب اتّسع ميدان الفكر الإنساني، وكثرت الآراء والمذاهب في النظريّات والعمليّات، لا على أنّها دين يلتزم وإنّما هي آراء وأفهام في ما هو من القرآن محتمل للآراء والأفهام، يردّ فيها كلّ ذي رأي رأيه إلى الدلالة التي فهمها هو من النصّ القرآني بمعونة ما صحّ عنده من أقوال الرّسول أو أفعاله أو من القواعد العامة التي ترمي إليها روح الدّين عامة. وهذا الصّنيع لم يكن من هؤلاء الأئمّة وفي معتقدهم إلاّ اجتهادًا فرديًّا لا يوجب واحد منهم على أحد من النّاس أن يتبعه، بل تركوا لغيرهم ممّن له أهليّة الفهم حريّة التّفكير والنّظر».[1]

عرضنا الفقرة كاملة لثراء معانيها وتماسك بنيتها، ولاشتمالها على مفهوم دقيق للعقيدة فيه كثير من ملامح التحرّر وسعة الأفق. ولكنّ الشيخ **شلتوت** سرعان ما نقض هذا التّعريف خضوعًا للمتعارف وانسجامًا مع المتآلف ممّا جرت عليه الاجتهادات السالفة عبر القرون، والذي أكّد أنّها لا توجب الاتّباع والاقتداء.

فقد عرّف العقيدة بأنّها: «الجانب النظري الذي يطلب الإيمان به أوّلاً وقبل كل شيء إيمانًا لا يرقى إليه شكّ ولا تؤثّر فيه شبهة. ومن طبيعتها تضافر النّصوص الواضحة على تقريرها وإجماع المسلمين عليها من يوم أن ابتدأت الدعوة مع ما حدث بينهم من اختلاف بعد ذلك فيما وراءها وهي أوّل ما دعا إليه الرسول وطلب من النّاس الإيمان به في المرحلة الأولى من مراحل الدعوة، وهي دعوة كل رسول جاء من قبل الله».[2]

كان من الطبيعي أن يضيع الشّيخ شلتوت في تعريف العقيدة. فقد حشد مجموعة من المصطلحات مثل الإيمان والإجماع والتقرير والدعوة لا يربط بينها رابط. والعجيب أنّه بعد أسطر قليلة أقرّ بأنّ القرآن عبّر عن العقيدة بالإيمان. فلماذا هذا الجهد الضّائع في التّعريف؟

[1]- محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة. دار الشروق القاهرة. الطبعة الثامنة عشرة. 1421هـ/2001م. (ص 8)

[2]- المرجع السابق، ص 9

احتوى الكتاب خمسمائة وخمسين صفحة خصّصت منها حوالي سبعين صفحة لمسألة العقيدة. وفي هذا دلالة مهمّة على الطبيعة العملية للدين الإسلامي. وقد تناولت الصفحات ما سمّي العقائد الأساسية مثل وجود الله ووحدانيته والإيمان بالرسل والكتب واليوم الآخر، وما تعلّق بها من مباحث حول الخير والشرّ والحريّة والقدر. فهل كان الشيخ شلتوت مجدّدًا ومبدعًا في تناوله لهذه المواضيع أم مجرّد عارض لأقوال السابقين؟

في باب طريق تثبيت العقيدة انطلق الشّيخ شلتوت من مقرّرات معلومة وهي أنّ العلماء اصطلحوا على تسمية التكاليف التي تطلب علمًا بالعقائد أو أصول الدين. واصطلحوا على تسمية التكاليف التي تطلب عملاً بالشريعة أو الفروع. واتفقوا على أنّ الدليل الذي سلمت مقدّماته وانتهت في أحكامها إلى الحسّ أو الضرورة يفيد ذلك اليقين، ويحقّق الإيمان المطلوب. أمّا الأدلّة النقليّة، فقد ذهبوا إلى أنّها لا تفيد اليقين.[3]

نلاحظ أنّه رجع إلى كتب الأصول والكلام مثل كتب الفخر الرازي (544-606ه) والسعد التفتزاني (712- 793هـ) ليقرّر تلك الأحكام، مع أنّه ذكر قبل ذلك أنّ العقيدة إنّما أصلها القرآن.

ولكنّه اتّخذ موقفًا صريحًا من النظريات الخلافية التي رأى أنّها لم ترد بطريق قطعي أو لابسها خلط في الفهم بسبب الدلالة. مثل مسائل مرتكب الكبيرة، وما يكون آخر الزمان، فهي بالضرورة محلّ اجتهاد وليست محلّ قطع ويقين. وقد رأى أنّ اختلاف المتكلّمين في الفروع الأصولية شبيه تمامًا باختلاف الفقهاء في الأحكام الفرعية. ثم قرّر أنّ قضايا العقيدة لا تكون إلاّ قطعية في ورودها ودلالتها، أمّا ما لم يكن دليلاً قطعيًّا واختلف فيه العلماء فلا يصحّ أن يعدّ من العقائد.[4]

إنّ كتب التوحيد في رأي الشيخ شلتوت لم تقتصر على ذكر العقائد التي كلّفنا الشارع بها، وإنّما ذكرت بجانبها نظريّات العلماء واجتهاداتهم، وعلى هذا الأساس يكون القرآن وحده طريق العقيدة في ما هو قطعي الدلالة، أي الذي لا يحتمل أكثر من معنى. أمّا ما كان غير قطعي الدلالة فهذا لا يصلح أن يتّخذ دليلاً على عقيدة يحكم على منكرها بأنّه **كافر**.

لا ندري لماذا وقع الشّيخ في هذا الالتباس. فذكرُ الكفر هنا في غير محلّه فضلاً عن كونه من المفاهيم الشائكة في الفكر الإسلامي التي تحتاج تمحيصًا وتدقيقًا جديدين.

[3]- المرجع السابق، ص 53

[4]- المرجع السابق، ص 56

طرح الشيخ **شلتوت** أيضًا موضوع السنّة وثبوت العقيدة، وعلى الرغم من أنّه لم يقدّم تعريفًا للسنّة فإنّه ذهب مباشرة إلى مسألة التواتر والآحاد دون أن يقيم فرقًا بين الحديث والسنّة وهو موضوع مهمّ يحتاج أيضًا توضيحًا وتمحيصًا.

ولن نتعرّض لتحليله لموضوع الأحاديث المتواترة والآحاد لأنّها لا تفيد اليقين كما اعترف مستشهدًا بعلماء كثيرين من أمثال **ابن حزم** (384-456ه) و**البزدوي** (421-493ه) و**الغزالي** (450-505ه) و**الأسنوي**(704-772ه)

ولكنّ العقيدة لا تُبنى على الظّنون والاحتمالات.

لم يأت الشيخ **شلتوت** بجديد في هذا العرض، إلاّ أنّه بسط المسائل المدروسة في كتب العقائد بأسلوب عصري بعيدًا عن التعقيدات والتفريعات التي غرقت فيها تلك الكتب. ونرجّح أنّ ذلك أحد أسباب رواج هذا الكتاب وكثرة طبعاته.

ولكن يحسن أن نستقصي قبل مواصلة البحث مدلول عبارة العقيدة في مدلولها اللّغوي والاصطلاحي في أمّهات كتب اللّغة قبل أن ندرسها في سياقها التراثي والتاريخي القديم والحديث.

إشكالية تعريف العقيدة لغةً واصطلاحًا:

نجد صعوبة حقيقية في تقديم تعريف لغويّ أو اصطلاحيّ لكلمة العقيدة. ذلك أنّ الدلالة اللغويّة بعيدة كلّ البعد عن المفهوم الاعتقاديّ الشائع.

فبالرّجوع إلى أمّهات القواميس مثل لسان العرب وتاج العروس والقاموس المحيط نجد هذه التّعريفات والملامح:

«عَقَدَ قَلْبه على الشّيء لَزِمَه. اعتقدَ الشيءُ صَلُبَ واشتدّ وتَعَقَّد الإخاءُ استحكم. واعتَقَدَ أيضاً اشتراها واعتقد ضَيْعة ومالاً أي اقتناهما. وكأنّ الرّجل إذا اتّخذ ذلك فقد أَحكم أَمره عند نفسه واستوثق منه ثم صيّروا كلّ شيء يستوثق الرّجل به لنفسه ويعتمد عليه عُقْدة. وكلّ ما يعتقده الإنسان من العقار فهو عقدة له واعتقد ضَيْعة ومالاً أي اقتناهما».

قال **ابن الأنباري**(271-328ه): «في قولهم لفلان عُقْدة: العقدة عند العرب الحائط الكثير النّخل. ويقال للقَرْية الكثيرة النّخل عُقْدة.. ثم صيّروا كلّ شيء يستوثق الرّجل به لنفسه ويعتمد عليه عُقْدة. واعتقد كذا بقلبه

وليس له معقودٌ أي عقدُ رأْي. وفي الحديث أَنّ رجلاً كان يبايع وفي عُقْدته ضعف أَي في رأْيه ونظره في مصالح نفسه».[5]

نلاحظ أنّ أقرب المعاني والدلالات تدور حول الرّأي وإحكام الأمر. وقد لا يكون لهذا كبير علاقة بالمعتقد في مفهومه الدّيني والنّفسي. وربّما يرجع ذلك إلى طبيعة اللّغة العربيّة نفسها التّي تنحو نحو التّجريد والتنظير، فالاعتقاد يرتبط بالعقل والقلب. وكلاهما لن نجده في مادّة العقيدة والرّبط والحلّ في قواميسنا المرجعيّة بل في مادّة البصر والبصيرة.

قال **الفيروزآبادي** (ت: 817هـ) في قاموسه المحيط: «البَصَرُ، محرَّكةً حِسُّ العَيْنِ، جمع أبْصار، من القَلْبِ نَظَرُهُ وخاطِرُهُ، والبصيرُ: المُبْصِرُ، جمع: بُصَراءُ، والعالِمُ، وبالهاءِ [بصيرة]: عَقيدَةُ القَلْبِ، والفِطْنَةُ».[6]

وعند **ابن منظور**(630-711هـ): «البَصَرُ نَفاذٌ في القلب وبَصرُ القلب نَظَرَهُ وخاطره والبَصِيرَةُ عَقِيدَةُ القلب. قال **اللّيث**: البَصيرة اسم لما اعتقد في القلب من الدّين وتحقيق الأَمر. وقيل البَصيرة الفطنة. تقول العرب أَعمى الله بصائره أَي فِطَنَه. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنّ مُعَاوِيَةَ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: يَا بَنِي هَاشِمٍ تُصابون فِي أَبصاركم، قَالُوا لَهُ: وأَنتم يَا بَنِي أُميّة تُصَابُونَ فِي بَصَائِرِكُمْ. وفَعَلَ ذَلِكَ عَلَى بَصِيرَةٍ أَي عَلَى عَمْدٍ. وَعَلَى غَيْرِ بَصيرة أَي عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ».[7]

فمعاني لفظة عقيدة لغويًّا على الأقلّ أو حتّى اصطلاحيًّا لا تحقّق علاقة متينة بالدّين أو المعتقد. وربطها بالدّين أمر «مولّد» ابتدعه على الأرجح **اللّيث بن سعد** في القرن الثاني للهجرة.

واللّيث بن سعد (94، 175هـ /713، 791م) هو إمام أهل مصر في عصره، حديثًا وفقها. وهو أوّل من ربط بين البَصِيرة والاعتقاد: فالبصيرة عنده اسمٌ لما اعتُقِدَ في القلْب من الدِّين وتحقيقِ الأمرِ. أو هي قُوَّةُ القَلْبِ المُدْرِكَةُ ومنها قولُه تعالَى: (أَدْعُو إلى الله على بَصِيرَةٍ) (يُوسُف: 108) أي على معرفةٍ وتَحَقُّقٍ.[8]

---

[5]- ابن منظور (ت: 711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ، حرف العين، مادة (عقد) الجزء العاشر(ص: 221) وانظر الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس. دار الهداية، (397/8)

[6]- القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م. (351/1)

[7]- لسان العرب (65/4)

[8]- تاج العروس (198/10)

هذا التّوليد، أو بالأحرى التّحويل جاء ضمن الصّراعات الفكريّة والمذهبيّة عند المسلمين منذ مقتل عثمان. وبقي الأمر على حاله إلى بروز التّنظير للعقائد في نهاية القرن الثاني. والغريب حقًّا، أنّنا لو بحثنا عن تحديد لمصطلح عقيدة عند العقائديّين أنفسهم ما وجدنا شيئًا ذا أهميّة.

يقول أحد الكتّاب المعاصرين في تعريف العقيدة ما يأتي: «تدلّ مادة "عقد" في اللّغة على التّصميم والعزم والصّلابة. يقال: عقدت الحبل والبيع والعهد فانعقد. واعتقد الشّيء أي اشتدّ وصلب. واعتقد كذا بقلبه. والمعاقدة: المعاهدة. واصطلح على إطلاق العقيدة على ما يعمله الشخص ويعتقده بقلبه من أمور الدين. ويطلق على هذا العلم أيضًا أصول الدّين. لأنّ غيره ينبني عليه. والتوحيد، لأنّ أعظم مسائله مسألة توحيد الله، عزّ وجلّ، في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله وعبادته. والإيمان. حيث أجاب الرّسول، صلّى الله عليه وسلم، جبريل، عليه السّلام، لمّا سأله عن الإيمان بذكر الأصول الستّة وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه».[9]

بحث هذا الكاتب المعاصر ونقّب فلم يجد في مراجعه شيئًا. إذ ليس في تراثنا كتاب عقيدة قبل نهاية القرن الثالث الهجريّ. فالغزالي (450- 505هـ=1058-1111م) مثلاً صنّف مرجعًا سمّاه: «الاقتصاد في الاعتقاد» تناول فيه ركائز العقيدة السلفيّة وفق معادلته في التّوفيق بين العقل والنقل، وتأويل مباحث الغيب المطلق التي لم يشجّع الإسلام على الجدل فيها، لا محالة، ليس تهيّبًا من روح البحث، وإنّما باعتباره بحثًا ماورائيًّا لا طائل من ورائه. وهو ما توصّل إليه الفيلسوف الألماني **كانط** (1724- 1804) في قوله بأنّ المعرفة الميتافيزيقية مستحيلة على الرغم من اختلاف بنية التفكير بينهما.

احتوى الكتاب على أربعة تمهيدات وعلى أربعة أقطاب، جعلها تجري مجرى المقاصد والغايات، وحصر هذه الأقطاب في الذّات والصّفات والأفعال، ثمّ تناول الرسالة وإثبات النبوّة، والإمامة وبيان قانون التكفير.

يمكن اعتبار كتاب الاقتصاد في الاعتقاد من أهمّ الكتب العقدية للغزالي وأخطرها فهو تتويج لما كتبه سابقًا مثل "قواعد العقائد" و"المقصد الأسنى"، ويمكن التماس بعض التطوّر في المواقف من المخالفين. ولكنّه ظلّ حبيس الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في عصره، المخالفة لروح الأصول الإسلامية. فقد ظلّ الغزالي لا يفهم حقّ الاختلاف في التفكير والمعتقد، ولذلك أنهى كتابه في الباب الرابع ببيان من يجب تكفيره من الفرق.

[9]- محمد بن عودة السعودي: رسالة في أسس العقيدة. نشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف السعوديّة (ص 1)

ولم يترك فرقة مؤمنة إلاّ فرقته. فلا نعجب أن كفّره غيره من أهل السنّة والجماعة. وتلك خرافة التكفير التي لم يتخلّص منها الغزالي وغيره. مع أنّ مصطلح كفر في القرآن لا علاقة له بالموقف من الدّين وإنّما بدفاع أتباع الدين عن أنفسهم من المعتدين.

يقصد القرآن بالكفر محاربة الحقّ وإخفاءه ولا يقصد المعتقد، لأنّه تحاور مع الكافرين وتحدّث عنهم: (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (64) النّمل).و(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (6)البقرة). فالموقف مرتبط بالإنذار والإخبار وليس الحرب والتكفير.

فالكاتب «المعاصر» انطلق من التّعريف اللغويّ ثمّ انحرف به. فلو أنّه اكتفى بقوله: «واصطلح على إطلاق العقيدة على ما يعمله الشّخص ويعتقده بقلبه من أمور الدّين» لهان الأمر، إذ هذا التحديد الاصطلاحيّ ينطبق على كلّ الاقتناعات الدينيّة الشخصيّة والمشتركة عند كلّ البشر. أمّا أن يعتبر العقيدة هي العلم وأصول الدين والتوحيد والإيمان، فهو تجاوز يعكّر دقّة المصطلحات ويشوّش التّصنيفات والتعريفات.

إذ كلّ ما ذكره الكاتب يطلق عليه الإسلام نفسه تسميات الإيمان أو الدين بمعنى واحد ولا علاقة لذلك بالمعتقدات والتنظيرات. ولم يستعمل الله عزّ وجلّ ولا رسوله صلّى الله عليه وسلّم لفظة عقيدة. وهناك تشويش متعمّد يظهر في تأويله لما عرف بحديث جبريل الّذي رواه عمر بن الخطاب وأبو هريرة، فلا جبريل ولا الرّسول ذكرًا لفظة عقيدة، لأنّه مصطلح من مصطلحات عصور الانحطاط الدينيّ والفكريّ عند المسلمين.

ومن الكتب المعاصرة في العقيدة نجد كتاب **عقيدة المؤمن** للشيخ **أبي بكر جابر الجزائري**(1921-)، وهو يعّرف العقيدة بأنّها: «مجموعة من قضايا الحقّ البديهية المسلّمة بالعقل والسّمع والفطرة يعقد عليها الإنسان قلبه ويثني عليها صدره جازمًا بصحّتها قاطعًا بوجودها وثبوتها لا يرى خلافها أنّه يصحّ أو يكون أبدًا».[10]

استعمل الكاتب جميع مفردات الجزم والتأكيد في صيغة عامة وفضفاضة تنطبق على جميع المواد الإنسانية أدبًا أو شعرًا أو فلسفةً أو رياضيات. وتصلح أن تكون تعريفًا لكلّ شيء ولكلّ دين ولكلّ إيمان. وغاب عنه تحديد المصدر والمضمون، ففي الواقع، كلّ منظومة من مجموعة مقولات يرتّبها شخص، حسب اقتناعاته الشّخصيّة لفائدته أو لفائدة «حزب». تتحوّل فورًا إلى عقيدة أو إيديولوجيا دينيّة تختلف باختلاف الغايات السياسيّة أو الاقتناعات الدينيّة لمصنّفها.

[10]- أبو بكر جابر الجزائري: عقيدة المؤمن، دار الفكر. بيروت، 1982، (ص 18)

والتّضليل عند أصحاب العقائد، في تراثنا العربي أو في تراث غيرنا، يكمن في قلب الحقائق. فكلّهم، يقدّم عقيدته على أنّها هي الدّين وهي الحقّ. أي أنّهم يجعلون الإسلام جزءًا ثانويًّا أو رافدًا تكميليًّا لعقائدهم، بينما الإسلام بريء من تأسيس العقائد أو الدّعوة إليها. ويكفي التوجّه إلى مصنّفات الملل والنحل في تراثنا لمعرفة العدد الكبير من الأبنية العقائدية والمذهبية.

لفظة «عقيدة» يناسبها في اللّغات الأجنبيّة المصطلحات الآتية:

«doctrine» - «crédo» - «conviction» - «idéologie»

وهي تحيل إلى معاني الاعتقاد والفكر والإيمان والمذهب والنّظرية. وعلى ذلك الأساس والمفهوم يمكن القول بأنّ للعرب الجاهليّين عقائدهم ولليهود عقائدهم وكذلك للمسيحيّين والفرس والبوذيّيين.

ربّما حسد المسلمون الأقوام الآخرين على تعدّد معتقداتهم وتناقضها وتقاتلهم بسببها. فكان عليهم أن «يلحقوا بالرّكب» ويساهموا بدورهم في تأسيس العقائد المتنوّعة. ولكنّ القرآن في الآية الثالثة من سورة المائدة لم يشجّع على الإضافة في الدّين: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا).

وصار للسنّة عقائدهم وللشّيعة خلافها وللخوارج خرجاتهم وللمعتزلة أخرى وللعلمانيّين حقائقهم وللصوفيّة طرقهم.. وفي النهاية لو بحثت عن مسلم «متّفق عليه» عند المسلمين لما وجدت أحدًا. فلا نعجب إن قرأنا في بعض المطالعات عن إعلان العقائد وتحديد الهويّات من قبيل: «الحنبليّ عقيدةً، الحنبليّ مذهبًا، الحنبليّ طريقة» أو «الأشعريّ عقيدةً، الشافعي مذهبًا النقشبنديّ طريقةً» أو «هذا اعتقادنا وهو اعتقاد أهل السنّة من أصحاب الحديث والسلف الصالح والجمهور والأمّة» وأيضًا: «هذا معتقدي ومعتقد الأئمة السادة والعلماء القادة الذين قبلي وفي زماني من أهل السنّة والجماعة» إلى غير ذلك من العلامات الحزبيّة الّتي لا تتصل بجوهر الدّين وروحه السامية.

نشأة العقائد:

منذ نهاية القرن الأوّل الهجري ابتدع السياسيّون والمتكلّمون وأصحاب الحديث و«المنظّرون العقائديّون» مواضيع لا تهمّ المسلم في حياته الفكرية والعملية، وقد لا تعنيه لا من قريب ولا من بعيد. وورّطوا أنفسهم في مقالات ومسائل لا يمكن الخروج منها بسلامة. وليس يُجدي التبرير بأنّ ذلك «مذهب السّلف الصالح وما أجمعت عليه الأمّة» وما شابهها من شعارات. والذين تاهوا في الجدل الغيبي المطلق مهّدوا السّبيل لنشوء سلفية مضادة ترفض الخوض في تلك المسائل وتقول بالتفهّم دون كيف.

والحقّ أنّه لم يحصل «إجماع» من السلف على مسائل العقيدة كما ادّعى ابن تيميّة أو غيره. فلكلّ منظّر سلفه المختار وإحصاؤه الخاص لمن أجمع على رأي ما، حسب ادّعائه، وذلك المجموع هو الأمّة عنده. ومن خالف قوله فهو مبتدع كافر خارج عن الأمّة. بذلك المنهج الانتخابيّ الإقصائي بدأ العلماء من «السّلف الصّالح» بتكفير بعضهم بعضًا، قبل أن يكفّروا «العامّة والرعاع»، وهي مصطلحات تصنيفية منحازة لا محالة. ولا يمكن سرد جميع المسائل التي اختلقها أصحاب العقائد إذ يستدعي ذلك «مكتبة وطنيّة» لتسع الكتب والمجلّدات.

تتمثّل أركان الخلاف العقائديّ حسب ترتيب **ابن خليفة عليوي**(1930-) في كتابه: «**هذه عقيدة السّلف والخلف**»: في المسائل الآتية: المسألة الأولى: صفة الاستواء على العرش، المسألة الثانية: العلوّ والجهة، المسألة الثالثة: صفة الوجه لله تعالى. وابن خليفة عليوي هو كاتب سوريّ معاصر متخرّج من الأزهر، وهو واحد من المشتغلين بالعقائد. ولكنّه لا يتعرّض في كتابه هذا إلى سلاح الحنابلة: «مسألة خلق القرآن».[11]

كلّ تلك المسائل وغيرها تتفرّع وتتشعّب مثل «شجرة النّسب» عند بني إسرائيل في أسفارهم. إلاّ أنّ تشعّبات المسائل العقائديّة لا تنتهي أبدًا. فلا نعجب إذا وجدنا أنّ من المسائل العقائديّة، مثلاً، «وضع اليد على الصّدر في الصّلاة أو تحريك الأصبع السبّابة في الصّلاة أو المسح على الخفّين»!! كما أورد ابن خليفة عليوي نفسه، بل إنّه تناول المولد والآذان والتراويح وتقصير الصّلاة باعتبارها مباحث عقدية.

تبدو تلك المسائل مختلقة لمجرّد الجدل. فهي إمّا متعلّقة بغيب مطلق (ذات الله وصفاته) فهي كما قال السّندباد: «الدّاخل فيها مفقود» وإمّا مسائل فقهيّة يجب الاختلاف فيها، إذ لا حكم لها في القرآن، واختلفت فيها الروايات لأسباب ثلاثة على الأقلّ:

أوّلاً: ثبت عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم تعدّد الوجوه فيها، فكلّها صالحة وليس لأحد أن يحمل المسلمين على وجه دون آخر.

ثانيًا: لم يثبت عن النبيّ فيها شيء فيكون الحكم رأيًا شخصيًّا لأحد الفقهاء التابعين فلا حجّة فيه.

ثالثًا: انتشر وجه في منطقة وآخر في منطقة ثانية لأسباب تاريخيّة فلا وجه لتعميمه على جميع المسلمين.

[11]- ابن خليفة عليوي: هذه عقيدة السلف والخلف، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1398هـ.

ومن الابتذال والفراغ أن يهتمّ «فقيه» بتحرّك السبّابة في التشهّد. وكم مرّة تُحرّك وفي أيّ اتّجاه، وأن يجعل ذلك من «أسس السنّة» وبها «يعلن الحرب» على من خالفه.

ظهرت كتب العقائد منذ بداية القرن الثالث الهجريّ دون أن تعلن عن نفسها. كانت في البداية نقدًا لأوسع الأفكار وأكثر المقولات انتشارًا بين مختلف الاتّجاهات الفكريّة والمجادلات السائدة، وكلّ يبرز أخطاء الآخر ويحتجّ لرأيه ومنطلقاته.

ثمّ ظهر نوع خاصّ من المصنّفات يجمع بين قواعد الإيمان وأركان الإسلام ومسائل في العبادات. هذا النّوع هو الّذي عرف بالعقائد فيما بعد. وعدد هذه المصنّفات لا يُحصى. وتكاثر التصنيف فيها خاصّة بين القرنين الرابع والعاشر الهجريّين.

ثمّ اهتمّ كثير من العلماء بشرح تلك العقائد ومن ثمّ شرح الشّرح. وإنّنا نجد كلّ ما نُشر منها في فهارس الكتب مثل: أبجد العلوم **للقنّوجي** أو فهرس الفهارس **للكتّاني** أو كشف الظنون **لحاجي خليفة**. ومن هذا الأخير انتقينا بعض العناوين: «عقيدة الإمام أبي القاسم إسحاق الحكيم أبي منصور الماتريدي المتوفّى: سنة 342 شرحها تاج الدين بن السبكي وسماه السّيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور، عقيدة الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد الأسفرايني المتوفّى سنة 418، إفهام الأفهام لمعاني عقيدة شيخ الإسلام ابن عبد السلام، عقيدة أرباب التقى للشيخ شهاب الدين عمر بن محمد السهروردي المتوفّى سنة 632، بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، بديع العاني في شرح عقيدة الشيباني، عقيدة ابن دقيق للشيخ تقي الدين محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد المتوفّى: سنة 702 وشرحها العلامة برهان الدين: إبراهيم بن أبي شريف القدسي المتوفّى: سنة 923 وسمّاه العقد النضيد، عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التقليد المرغمة أنف كل مبتدع عنيد للإمام: محمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة 895 ثم شرحها وسمّاه عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التّوحيد ثم اختصر هذا الشرح وفرغ منه يوم عرفة 875».[12]

أكثرنا من ذكر العناوين ليتبيّن ازدحام الفضاء الفكري بمصنّفات العقيدة. وهذا قد يدلّ على النّسخ والاستنساخ. إذ لم تختلف تلك المصنّفات في جوهر المضمون وركائز المعتقد، وإنّما في الصياغة والهيكلة والإضافة والعنعنة. أو أنّها تدلّ على أنّ كلّ حيّ أصبحت له عقيدة. وإمّا أنّ تلك المصنّفات لم تجد رواجًا ولا صدى فشمّر كلّ عالم على ذراعه لإقناع النّاس بما لديه.

[12]- كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة (ت: 1067هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد (وصوّرتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941م، (1157/2)

وأوردنا أكثر العناوين متبوعة بشرح وهذا أيضًا يدلّ إمّا على غموض في المصنّفات الأصليّة، أو أخطاء، أو ظهور سوء فهم عند النّاس، فهبّ من يشرح ومن يختصر الشّرح لأنّ الشّرح أضخم من الأصل. وإمّا يدلّ كلّ ذلك على فراغ فكريّ مدقع ساد المسلمين منذ القرن الثالث الهجريّ. وأوردنا العناوين كما ذكرها صاحب «كشف الظنون»، وفي كلّها لفظة عقيدة منسوبة إلى مصنّفها الأصليّ. وفي هذا نظر وتمحيص. تلك العناوين ليست كلّها موجودة لا محالة، إذ اندثر الكثير منها وإنّما أُخذت، غالبًا، من مصنّفات الشرّاح التي ظهرت متأخّرة أو من مصنّفات تراثيّة ذكَرَتْهَا أو عَرَّفَتْ بها.

تختلف تلك المصنّفات من حيث الحجم حسب منهج المصنّف أو الشّارح. فمن الموجز الذي يكتفي بعرض منطلقه وتأييده بالقرآن الكريم أو برواية من الحديث أو بقول «من سبق» إلى المسهب بالتّفريعات والجزئيّات وخاصّة بنقد مخالفيه ومكفّريه. ليكفّرهم هو بحُجَجه وأدلّته.

وتختلف تلك المصنّفات من حيث التبويب والتفصيل. وهنا يعترضنا أوّل إشكال أو معضلة كما يقول السلف. ففي نسخ أصليّة لبعض العقائد لا تجد بابًا معنونًا ولا مسألةً مذكورةً. وفي أخرى تجد مسردًا طويلاً ودقيقًا يظهر من صياغته أنّه مقحم ومقصود. لذلك، فإنّ القارئ يعجب من اختلاف الأبواب والمسائل من عقيدة إلى أخرى ويذهل من وجود مسائل حشرت في تلك المصنّفات إمّا من قبل المؤلّف أو الشّارح أو المحقّق.

وعلى الرغم من كلّ تلك الاختلافات في مصنّفات غايتها تبيين عقيدة لعامّة المسلمين أو توضيح المنهج الأسلم، فإنّ كلّ مصنّفات العقائد تدور على قطب واحد يعتبر هو الغاية من التأليف. هذا القطب يتمثّل في المسائل الغيبيّة التي افترق المسلمون في القول فيها. وهنا نقتصر على «العقائد السلفيّة».

فما دبّجه المصنّفون في كتب العقائد قديمًا، وأعاد طحنه المعاصرون، لم يأت، بطبيعة الحال بتجديد وإنّما ظلّ نظريًّا نخبوياً غير موجّه لعامّة المسلمين. وليس كلّ ما ورد فيها يتّفق مع القرآن أو يستند إلى هدي نبويّ واضح. فالمواضيع الجدليّة الّتي ابتدعها السّلف في العقيدة دليل واقعيّ على بعد الشقّة بين عامّة المسلمين وأصحاب العقائد. فالمسلم العاديّ، إن لم يكن «معقّدًا»، لا يبحث عن التكلّف والجزئيّات، وإنّما عن كيفيّة بسيطة يقيم بها ما فرضه عليه إسلامه في المجال الإيماني والتعبّديّ.

دراسة سريعة لبعض مصنّفات العقائد: الطّحاوي وعقيدته أنموذجًا

ما يسمّى بالعقيدة الطحاويّة هو من أشهر المصنّفات في العقيدة إلى جانب **الواسطيّة** لابن تيميّة.

المرجع المعتمد: شرح الطحاوية في العقيدة السلفية.

المؤلف: صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العزّ الحنفي.

تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية. 1418هـ. عُني بتصحيحه والإشراف على طبعه لجنة من المشايخ والعلماء برئاسة الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ رئيس القضاة في الحجاز. هكذا في الأصل.

أمّا الطّحاوي فهو: «أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الأزدي المصري الحنفي، وهو ابن أخت المزني صاحب الإمام الشافعي. ولد بمصر سنة 239هـ [في زمن المتوكّل] ومات بها في مستهلّ ذي القعدة سنة 321هـ [في عهد القاهر]».

هذا هو المؤلّف وكتابه يرجع إلى نهاية القرن الثالث أو بداية الرابع الهجري، فترة سيادة الحزب الحنبليّ وعقيدته السلفيّة. فهل كتب الطحاوي عقيدة وأسّس تنظيرًا دينيًّا؟

لدينا طبعتان منشورتان حديثًا: الأولى في المملكة العربيّة السعودية. والثانية في لبنان. فلننظر في بنية الكتاب وملامحه العامة، من أجل تكوين فكرة عامة حول أصالته ومصداقيته العلمية وقيمته الفكرية.

المرجع السعوديّ:

قال محقّق الكتاب: «مخطوطة الشرح التي وجدت كانت غُفْلًا من اسم المؤلف فلم يعرف إذْ ذاك من هو. وكانت نسخة سقيمة كثيرة الغلط والتحريف، ولمّا توجد منه مخطوطة صحيحة بعدُ. ولكنّ الشّرح نفيس وأبحاثه دقيقة عميقة وتحقيقاته بديعة متقنة. وقد طبع للمرّة الأولى سنة 1349هـ (1930م) بمكّة المكرّمة في المطبعة السلفيّة».

هذا يعني أنّ أحمد محمّد شاكر لم يحقّق كتابًا ألّفه الطحاويّ، حسب كلامه، وإنّما حقّق «مخطوطة الشّرح التي وجدت». وهذه المخطوطة لا تحمل اسم مؤلّفها لأنّها كانت «غُفْلًا من اسم المؤلّف» لذلك لم يعرف

من هو الشارح عندما وجدت المخطوطة. وهذه المخطوطة رديئة جدًّا سقيمة، أي أنّها متهرّئة. وأكثر من ذلك هي كثيرة الغلط والتحريف.

وفي موضع ثان يقول: «ووجدتني حُمِّلت عبئًا عظيمًا من تحقيقه إذ لم أجد منه مخطوطة معتمدة بل لم أجد المخطوط الأصلي الذي طبع عنه الطبعة السالفة».

نستنتج أنّ **أحمد محمّد شاكر**، على الرغم من أمانته العلميّة ودقّته وصراحته، لم يدقّق مخطوطة معتمدة لشرح «عقيدة الطحاوي» ولا المخطوط الأصليّ لذلك الشرح الّذي اعتمد في نشر «عقيدة الطحاوي» سنة 1349هـ من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربيّة السعودية. وهذا يعني ببساطة أنّه لم يطّلع لا على مخطوطة أصليّة لما يسمّى «عقيدة الطحاوي» ولا لمخطوطة أصليّة موثّقة «لشرح عقيدة الطحاوي». فماذا حقّق أحمد محمّد شاكر؟

«ولمـّا كانت النسخة الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جرى عليها الطبع كثيرة الغلط والتحريف حيث إنّها لم تصحّح ولم يوجد لها أصل صحيح للمقابلة عليه فقد اعتنى صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ "عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ" بتصحيحها».!!

نستنتج أنّه تمّ العثور على نسخة مخطوطة كثيرة الغلط والتحريف ليس لها أصل صحيح للمقابلة عليه ولم تصحّح، وإنّما اعتنى صاحب الفضيلة بتصحيحها. ثمّ طبعت عام 1349هـ، ونشرت تحت عنوان: شرح العقيدة الطحاويّة ! فمضمون تلك النشرة لا يعرف أهو من كلام الطّحاوي أم هو كلام الشارح المجهول أم هو كلام عبد الله آل الشيخ. أم هو تلفيق مختار ومرتّب لإصدار عقيدة سلفيّة طحاوية.؟

«فاجتهدت في تصحيح كلام الشارح ما استطعت [...] ولكنّي لا أزال أرى هذه الطبعة مؤقتة أيضًا حتّى يوفّقنا الله إلى أصل محفوظ للشرح صحيح يكون عمدة في التصحيح فنعيد طبعه ونتقنه ونخرجه إخراجًا سليمًا إن شاء الله ذلك ويسَّره، وكان في العمر بقية»!!

لا ندري بالضبط أيّ «شارح» دقّق أحمد محمّد شاكر كلامه؟ أهو كلام الشارح المجهول في المخطوطة المجهولة الهويّة أم كلام «صاحب الفضيلة» أم التلفيق الّذي نشر. فالطبعة المسمّاة «شرح العقيدة الطحاويّة» الصادرة سنة 1418هـ /1998م، لا تمثّل النصّ الأصليّ لما كتبه الطحاوي «كعقيدة» ولا كلام ذلك الشارح المجهول الّذي يعود إلى القرن الثامن أو التاسع الهجريّ.

هذا لا يعني أنّنا نتّهم أيًّا كان بالتحريف أو التزوير، إذ لا نشكّ في نزاهة المحقّق الّذي أوضح مصدر عمله ومنهجيته فيه، ولا الشيخ عبد الله آل الشيخ بأيّ تهمة. وإنّما كان الأولى الانتظار حتى يتمّ الحصول على وثيقة أصليّة تعرّف بنفسها أو معرّف بها تراثيًّا إذ لم يكن من «الاستعجاليّ» ولا من ضرورات الدين والعلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة البدع نشر ما نشر. اللهمّ إلاّ إن كان القصد سياسيًّا أو إيديولوجيًّا.

المرجع اللبنانيّ:

محمد ناصر الدين الألباني: تخريج العقيدة الطحاوية.

يبدأ الكتاب هكذا: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله ربّ العالمين. قال العلاّمة حجّة الإسلام أبو جعفر الورّاق الطّحاوي بمصر رحمه الله: هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملّة أبي حنيفة النّعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به ربّ العالمين».

هذا التحقيق هو أيضًا من نسخ متنوّعة رمز الهامش إلى إحداها بحرف (خ)، ولم نعثر في النسخة التي بين أيدينا لا على عدد النسخ ولا على عناوينها ولا على مصادرها. كلّ ما ورد في المقطع لم يكتبه الطحاوي ولم يقله. وإنّما هو اجتهاد من الشارح أي أنّ الطحاوي لم يكتب: «هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنّة والجماعة على مذهب..» وإنّما أضافه المحقّق أو بعض من شرح ما اعتبر العقيدة الطحاويّة.

وفي تخريج أحاديث الطحاويّة للألباني، نجد الإحصاء الآتي:

[موضوع = 4]، [باطل = 2] [لا أصل له = 2]، [من الإسرائيليات = 1]، [ضعيف = 44]، [ضعيف جدًّا = 1]، [ضعيف الإسناد = 2]، [لا يصحّ مرفوعًا وهو موقوف = 1]، [صحيح موقوفًا = 4]، [صحيح في حكم المرفوع = 1]، [حسن موقوفًا = 1]، [صحيح لطرقه = 1]، [صحيح لغيره = 2]، [صحيح لشواهده = 1]، [زيادة في اللفظ = 1]، [احتراز = 1]، [حسن = 10]، [حسن لغيره = 1]، [متّفق عليه = 8]. مجموع الأحاديث التي خرّجها الألباني في الطحاوية = 594.

يبدأ التسلسل في النسخة التي اعتمدناها من رقم 69 ويقف عند الرقم 594. مجموع الأحاديث المخرّجة = 523. منها حسب تخريج الألباني:

الموضوع والباطل وما لا أصل له ومن الإسرائيليّات = 9. الضعيف والضعيف جدًّا= 45. الوقوف: 6. ما ليس صحيحًا لذاته = 4. ما ليس حسنًا لذاته = 1. ما فيه زيادة في اللفظ أو احترز منه الألباني = 2. الحسن بنوعيه = 11. المتّفق عليه = 8. مجموع ما لم يصرّح الألباني بصحّته = 81.[13]

منطلقات لقراءة ذلك الإحصاء:

إذا اعتمد المصنّف، ما لا يعتبر من الحديث النبويّ صحيحًا ثابتًا فقد خرج عن السنّة النبويّة، وما قوله إلاّ رأي شخصيّ معتبر لا محالة، ولكن لا يفرض مبدأً من مبادئ العقيدة. وإذا اعتمد الموضوعات والإسرائيليّات فإنّ ما يستنتجه هو باطل. فكيف يكون عقيدةً أو من العقيدة؟

إذا اعتمد المصنّف الموقوف مهما كان نوعه فإنّه لم يعتمد هديًا نبويًّا وإنّما اعتمد قول صحابيّ أو تابعيّ. وهذا القول له ما يستحقّ من اعتبار وعناية، إلاّ أنّه رأي شخصيّ لا يلزم المسلمين في فهم دينهم، هذا إذا ثبت القول عن الصحابيّ أو التابعيّ. وإذا اعتمد المصنّف قولاً لأحد شيوخه أو أحد السابقين من العلماء والفقهاء وخاصّة من أصحاب الحديث، فذلك فهم خاصّ يستأنس به ولا يفرض على المسلمين.

إذا اعتمد المصنّف الصّحيح، فالمشكلة هي في شرح الحديث وتأويله واستعماله في سياق محدّد. وهنا، قد نتّفق مع المصنّف، أيًّا كان هو، بدءًا من مجاهد والأزهريّ ومرورًا بابن حنبل والبخاريّ ووصولاً إلى النوويّ وعياض وابن حجر العسقلاّنيّ والمازري، فما بالك بمن جاء بعدهم؟ فالمذكورون، وغيرهم، لهم سبقهم ولهم فضلهم ولا ينكر أحد أهميّتهم أو دورهم. ولكن لا موجب لتقديسهم وخاصّة لاعتبار آرائهم كلّها موفّقة أو أنّهم جاؤوا بالعقيدة الحقّ التي يجب على المسلم اتباعها.

هذا يعني من جهة أخرى أنّ تلك العقيدة مبنيّة على الكثير من الخرافة والمخزون الثقافيّ العربيّ الجاهليّ. هذا إذا سلّمنا بصحّة الأحاديث الباقية. وخاصّة إذا اتّفقنا مع المصنّف في منهجه الاستدلاليّ والاستقرائيّ وما استنتجه هو منه.

وإذا حذفنا من كلّ كتاب عقيدة، ما يضيفه الشارح أو المحقّق أو النّاشر من آرائه الشخصيّة، فماذا بقي في كتاب عقيدة؟ لم يبق إلاّ الآيات القرآنيّة والثابت من الهدي النبويّ. وهذا كلّه بين أيدي المسلمين في المصحف الشريف ومصنّفات الحديث. وهكذا عدنا إلى القرآن الذي جعله الله كتابًا مفتوحًا وأمر بتدبّره. وفي

13- فيه المتّفق عليه باعتبار هذا النوع من الروايات لم يذكره من مصنّفي «المتون» إلاّ البخاري ومسلم، وليس هذا في حدّ ذاته حجّة على صحّة كلّ حديث متّفق عليه.

التدبّر حقائق لا يختلف المسلمون في فهمها وأخرى تحتاج إلى تأويل. وهذه الأخيرة لا يعلم تأويلها إلاّ الله والراسخون في العلم. وربّما كان البحث فيها وليس تفسيرها ترفًا فكريًّا غير محمود العاقبة. وأمّا بالنسبة إلى روايات الحديث فالأمر أكثر تعقيدًا.

أسباب الاختلاف العقائديّ:

يمكن التوسّع في تحليل سببين أساسيين على الأقلّ هما السياسة والمعتقد. ومن المعروف في تاريخنا أنّه منذ خرج النظام السياسيّ عن جوهر الإسلام في تولّي الحكم، وقع تجاوز مبدأ الشورى. ولإثبات شرعيّة دينيّة للتسلّط كان لا بدّ للأطراف الحاكمة أن تبدع ما يسمّى اليوم إيديولوجيا، وكانت العقائد هي إيديولوجيّة القصر والحزب الحاكم.

في عهد بني مروان كانت الإيديولوجية عائليّة قبليّة عرقيّة. ولم يهتمّ الملوك المروانيّون كثيرًا بالمعتقد لا محالة ولم يتدخّلوا إلاّ اضطرارًا أو في أوقات الاضطرابات السياسيّة. كان قمعهم للفكر في عهدهم يكاد يكون سياسيًّا بحتًا. لذلك لن تجد في مراجعنا مصطلح عقيدة مستعملاً بدلالته الدينيّة في القرنين الهجريين الأولّ والثاني.

وإذا تجاوزنا الخلاف العقائديّ والسياسي بين الشيعة والسنّة والخوارج، ومنشؤه سياسيّ بحت، لنهتمّ بما جرى بين السنيّين أنفسهم، فإنّ البذرة الأولى لفرض «عقيدة» على المسلمين ظهرت، سياسيًّا، مع **المأمون**(170-218ه). فهو أوّل مبتدع لإيديولوجية دينيّة في خدمة السلطة. قال **الذّهبي**(673-748ه): «أمّا مسألة القرآن، فما رجع عنها، وصمّم على امتحان العلماء في سنة ثماني عشرة، وشدّد عليهم، فأخذه الله. مات في رجب، في ثاني عشرة، سنة ثماني عشرة ومائتين وله ثمان وأربعون سنة».[14]

فشل **المأمون**، أو لم يطل به العمر لتحقيق غرضه. وفشل المشروع مع أخيه المعتصم والواثق ابن المعتصم. ذلك ما ضخّمه الحنابلة واعتبروه المحنة التي ما بعدها محنة. وسلّطوا الأضواء على **أحمد بن حنبل** (164-241هـ=780-855م) دون غيره من العلماء والعامّة الّذين نالهم من المعتصم والواثق أكثر ما لحق بابن حنبل. وبداية من **المتوكّل** (232–247ه=847-861م) بعد الواثق، يخلو الجوّ للحنابلة، إذ يميل إليهم المتوكّل لتأسيس حزبه الحنبليّ ولبلورة إيديولوجيّة ذلك الحزب الحاكم.

[14]- الذهبي: سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. سنة النشر: 1422هـ / 2001م (الجزء العاشر، ص 290)

ينجح المتوكّل في هذا ويتوارث القصر العباسي الحزب والإيديولوجية الحنبليّة. وإلى منتصف القرن الثالث الهجريّ تقريبًا لم يظهر مصطلح «عقيدة» إيديولوجيًّا. فالمأمون، مثلاً، لم يستعمل لفظة عقيدة عندما أراد فرض إيديولوجيّته الدينيّة بل اكتفى بكلمات: «مقالة»، «قول»، «رأي»، وكذلك من امتحنهم المأمون والمعتصم والواثق.

اكتملت الإيديولوجية الدينيّة الحنبليّة عندما أصدر **القادر** [381–422هـ] منشوره العقائدي وفرضه ابنه **القائم** [422 –467هـ] ولكنّ الخليفة لم يستعمل كلمة «عقيدة». وقد عرف ذلك القرار «بالاعتقاد القاهريّ». وممّا يلاحظ أنّ هذه الكلمة لا توجد في المصنّفات الأولى في الملل والنّحل والعقائد.

لا دخل للإمام أحمد بن حنبل، في نشوء العقيدة السلفيّة العباسيّة الرسميّة ولا في العقيدة الحنبليّة المزعومة. إذ لم يصنّف كتابًا في العقيدة ولا في الاعتقاد. وإنّما بعد وفاته بدأت المرحلة الأولى في تأسيس العقيدة مع ظهور أبي بكر الخلاّل(235-311ه).

المرحلة الأولى: الخلاّل (ت: 311هـ=923م)

بدأت فعليًّا مع بروز **الخلاّل** وسيطرة الحنابلة على الساحة الفكريّة عمومًا و«المعتقد» خصوصًا. والخلاّل هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر: مفسّر وعالم بالحديث واللّغة، من كبار الحنابلة. من أهل بغداد. كانت حلقته بجامع المهدي. قال ابن أبي يعلى: له التفاسير الدائرة والكتب السائرة. وقال الذّهبي: جامع علم أحمد ومرتبه.[15]

تبنّى المتوكّل مقالة أحمد بن حنبل: «القرآن غير مخلوق» وفرضها على السّاحة الفكريّة في الدّولة كلّها. وسجن وعزل كلّ من خالفه في ذلك وأمر أن تدرّس في المساجد والكتاتيب. قمع الفكر كما فعل سلفه. وزاد أن أظهر حفاوة بالغة بأحمد بن حنبل وبأصحاب الحديث الّذين يقولون قوله. وبدأ الإشراف الرسميّ على الحلقات والدروس والخطب الجمعيّة. وزاد فخصّص المساجد لمن رضي عنهم من أصحاب الحديث. ثمّ خصّص القصر العباسيّ ميزانيّة لبناء مدارس للحنابلة.

في هذا المناخ نشأ وترعرع «المنظّرون» الفعليّون للعقيدة الرسميّة. كانت البداية مع عبد الله بن أحمد بن حنبل. ثمّ **أَبُو بَكْر الخَلاَّل** الّذي كان مَوْلِدُه فِي حَيَاةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وتتلمذ عليه. وقد ذكر الذّهبيّ، كيف جمعت

15- إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين، وكالة المعارف استانبول سنة 1951، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان (111/1) وأعلام الزركلي: (168/2)

المسائل والأقوال المنسوبة إلى **ابن حنبل**: «وَقَدْ دَوَّنَ عَنْهُ كِبَارُ تَلاَمِذَتِهِ مَسَائِلَ وَافِرَةً فِي عِدَّةِ مُجَلَّدَاتٍ، كَالمَرْوَذِيِّ، وَالأَثْرَمِ، وَحَرْبٍ.. وَجَمَعَ أَبُو بَكْرٍ الخَلاَّلُ سَائِرَ مَا عِنْدَ هَؤُلاَءِ مِنْ أَقْوَالِ أَحْمَدَ، وَفَتَاوِيهِ، وَكَلاَمِهِ فِي العِلَلِ وَالرِّجَالِ وَالسُّنَّةِ وَالفُرُوْعِ.. ثُمَّ كَتَبَ كَثِيراً مِنْ ذَلِكَ عَنِ أَصْحَابِ أَصْحَابِهِ، وَبَعْضُهُ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ آخَرَ، عَنْ آخَرَ، عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، ثُمَّ أَخَذَ فِي تَرْتِيبِ ذَلِكَ وَتَهْذِيبِهِ، وَتَبْوِيبِهِ.. وَقَدْ قَالَ: فِي كِتَابِ أَخْلاَقِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ عَلِمتُ عُنِيَ بِمَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللهِ قَطُّ، مَا عُنِيتُ بِهَا أَنَا. وكَذَلِكَ كَانَ أَبُو بَكْرٍ المَرُّوذِيُّ، رَحِمَهُ اللهُ، يَقُولُ لِي: إِنَّه لَمْ يُعْنَ أَحَدٌ بِمَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مَا عُنِيتَ بِهَا أَنْتَ، إِلاَّ رَجُلٌ بِهَمْدَانَ، يُقَالُ لَهُ مَتَّوَيْه، وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، جَمَعَ سَبْعِينَ جُزءاً كِبَاراً. وَمَوْلِدُ الخَلاَّلِ كَانَ فِي حَيَاةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ رَآهُ وَهُوَ صَبِيٌّ».[16]

توفّي أبو بكر الخلاّل سنة 310 هجريّة عند **الذّهبي**، وسنة 311هـجرية عند **الصّفدي** في الوافي بالوفيات. قال عنه **السّيوطي**: «الخلاّل، الفقيه العلاّمة المحدّث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي، مؤلّف علم أحمد وجامعه ومرتّبه. صنّف السنّة والعلل والجامع. مات في ربيع الأوّل سنة إحدى عشرة وثلاثمائة عن نحو ثمانين سنة».[17]

وعلى عادة الحنابلة في تمجيد بعضهم بعضًا إلى حدّ التأليه، نقرأ ما يقول **ابن أبي يعلى** (380-458هـ) في بعض أصحاب الحديث من حزبه: «وعاش أبو بكر الخلاّل ثمان وسبعين سنة ومات يوم الجمعة ودفن بعد الصّلاة.. وهذه كرامة حسنة له فإنّه حدث بيوم موته وكان يوم موته يوماً عظيماً لكثرة الجمع.. قال أبو حفص البرمكي: رأيت الخلاّل في المنام فسألته عمّا يأكل؟ فقال: ما أكلت منذ فارقتكم إلا بعض فرخ وقال: أما علمت أنّ طعام الجنّة لا ينفد؟»!![18]

المرحلة الثانية: ابن بطّة العكبريّ: (304-387هـ=917-997م)

هو أبو عبد الله العكبريّ فقيه ومحدّث حنبلي، يعرف بابن بطّة. ذكر **ابن ماكولا** (ت: 475هـ) أنّه كان من الزهّاد، كتب الكثير وصنّف وسمع البغوي وابن أبي داود وابن صاعد وخلقًا كثيرًا. ولد يوم الاثنين الرابع

[16]- الذّهبي: سِيَرُ أَعْلاَمِ النُّبَلاَءِ (332/11)

[17]- السيوطي (ت: 911هـ): طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1403 (331/1)

[18]- طبقات الحنابلة (222/1).

من شوال سنة 304 هجرية بعكبرا في خلافة المقتدر [295- 320ه=908-932م]. وتوفّي بها في المحرّم سنة 387 هجرية في خلافة الطائع [336–381ه=911-974م].[19]

وحسب **الزّركلي** فإنّ الرّجل فقيه: «من كبار الحنابلة رحل إلى مكّة والثغور والبصرة وغيرها في طلب الحديث، ثم لزم بيته أربعين سنة، فصنّف كتبه وهي تزيد على مئة».[20]

عاش في القرن الرابع الهجريّ، وعايش الجدل والمناقشات واختلاف وجهات النّظر وتضارب الآراء.

غرق العلم في ذلك القرن في النسخ والتكرار، وسيطر أصحاب الحديث على الساحة الفكريّة، وبرز الحزب الحنبليّ الّذي أسّسه المتوكّل قبيل عقود. وفي ذلك القرن ظهرت علامات انحلال الدّولة العبّاسيّة بارزة، ومن ورائها تكاثر الاضطرابات السياسيّة وانفلات الأمن العامّ وركود الاقتصاد، كما تعدّدت الاعتداءات الصليبيّة. ويكفي أن نلقي نظرة في مراجعنا التاريخيّة لنلاحظ مدى الانحلال السياسيّ والتسيّب والتّدهور الاقتصاديّ في الدويلات الإسلاميّة في ذلك القرن.

قبل تسلّط **المقتدر** بخمس وثلاثين سنة، وُلد رجل لا يقارن به ابن بطّة. رجل ترك اسمه سمة لجلّ المسلمين السنيّين الذين عرفوا بالأشعريّين إلى يوم النّاس هذا. ذلك هو **أبو الحسن الأشعريّ**(260-324ه).

هو: «عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِسْحَاقَ: العَلاَّمَةُ، إِمَامُ المُتَكَلِّمِين، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيلَ.. بنِ بِلاَلِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ ابنِ صَاحِب رَسُول اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، اليَمَانِيُّ، البَصْرِيُّ. مَوْلِدُهُ: سَنَةَ سِتِّينَ وَمَائَتَيْنِ (260هـ)، وَقِيلَ: بَلْ وُلِدَ سَنَةَ سَبْعِينَ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلاَثِ مائَةٍ (324هـ=935م)».[21]

[19]- ابن ماكولا: الإكمال في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ- 1990م (330/1) والبداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت: 774هـ) تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408هـ. 1988م. (383/6) وانظر: ابن الجوزي: المنتظم في التاريخ (196/7)

[20]- خير الدين الزّركلي (ت: 1396هـ): الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: 15 أيار/ مايو 2002م. (197/4)

[21]- شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ): سير أعلام النبلاء، دار الحديث- القاهرة، 1427هـ-2006م (393/11)

وحسب **الذّهبي** (ت: 748هـ) أيضًا، كَانَ الأشعري عجباً فِي الذَّكَاء، وَقوَّة الفهمِ: «لأَبِي الحَسَنِ ذكَاءٌ مُفْرِط، وَتبحُّر فِي العِلْمِ، وَلَهُ أَشيَاء حسنَة، وَتصَانيف جَمَّة تقضِي لَهُ بسَعَةِ العِلْم. وَكَانَ يقنَع بِاليَسِير، وَكَانَ فِيهِ دُعَابَة وَمزح كَثِير».[22]

وقد أحصى له خمسًا وعشرين مؤلّفًا لعلّ أهمّها، أو أشهرها: الإبانة عن أصول الديانة.

ظهر الأشعريّ في زمن هيمنة الحزب الحنبليّ على السّاحة الفكريّة. فقد فرض هذا الحزب منهج أصحاب الحديث وحارب الاتّجاهات الفكريّة والمذاهب الفقهيّة المخالفة له، وفرض أقواله وأقوال أحمد بن حنبل وأقوال ابنه عبد الله حقيقة لا تجادل. ورأى **الأشعريّ** أنّ من واجبه نقد الحنابلة وتبيين ما في أقوالهم من خطأ حسب رأيه وعلمه فحاصروه وهاجموه.

كان عمر ابن بطّة العكبري حوالي عشرين سنةً عندما توفيّ الأشعريّ. فمن المؤكّد أنّه اطّلع على **إبانة** الأشعريّ فانتحل العنوان وزاده «الكبرى» تميّزًا وردًّا.

ليس من الميسور عقد مقارنة علميّة دقيقة بين «**الإبانتين**». فهما، مثل جلّ المؤلّفات في العقيدة تشتركان في المنطلقات: تعريف البدعة، وعرض أقوال السلف ووجوب اتّباعها، تحديد الفرق المبتدعة وتحليل أهمّ آرائها، ذكر الفرقة الناجيّة..

ولكنّ المؤلّفات تتباين في اعتماد الروايات وتأويلها، وخاصّة في مناهج الاستقراء والاستدلال والاستنتاج. وبما أنّ مرتكزات كتب العقائد هي مسائل كلاميّة وجدليّة، لا يمكن البتّ فيها لا بالّنصوص، ولا بالمنطق العقليّ نفسه، فإنّ كلّ ما يقرّه المؤلّف وما يعلنه من آراء من حيث الألفاظ والمضامين، إنّما هي آراء شخصيّة لا تعبّر إلاّ عن اقتناعات وتصوّرات ذاتيّة، حول الأمور الغيبيّة المطلقة، مثل مسألة القول في خلق القرآن أو الصفات الإلهيّة، وهي منطلق اختلاف المذاهب دائمًا. وهنا نعود إلى **الأشعريّ** لنرى رأيه في تلك المسائل الغيبيّة:

قال **الذّهبي** في سير أعلام النّبلاء: «رَأَيْتُ لِلأَشعرِيّ كلمَة أَعجبتَنِي وَهِيَ ثَابِتَة رَوَاهَا البَيْهَقِيّ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِم العَبْدَوِيَّ، سَمِعْتُ زَاهِر بن أَحْمَدَ السَّرَخْسِيّ يَقُولُ: لَمَّا قَرُبَ حُضُورُ أَجل أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ فِي

[22]- المصدر نفسه.

دَارِي بِبَغْدَادَ، دعَانِي فَأَتَيْتُه، فَقَالَ: اشهدْ عليَّ أَنِّي لاَ أُكفِّر أَحَداً مِنْ أَهْلِ القِبْلَة، لأَنَّ الكلَّ يشيرونَ إِلَى معبودٍ وَاحِد، **وَإِنَّمَا هَذَا كُلُّه اخْتِلاَف العِبَارَات**».

ثم علّق تفاعلاً مع شهادة الأشعري: «قُلْتُ: وَبنحو هَذَا أَدين، وَكَذَا كَانَ شَيْخُنَا ابْنُ تيمِيَّة فِي أَوَاخِرِ أَيَّامه يَقُولُ: أَنَا لاَ أُكفّر أَحَداً مِنَ الأُمَّة، وَيَقُوْلُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لاَ يحافظ على الْوضُوء إِلَّا مُؤْمِنٌ". فَمَنْ لاَزَمَ الصَّلَوَاتِ بوضوءٍ فهو مسلم.»[23].

في المسار الفكريّ وتغيّره عند الأشعريّ غرابة: بدأ متكلّمًا معتزليًّا ثمّ اختلف مع أستاذه الجبّائيّ المعتزليّ. «وَلَمَّا بَرَعَ فِي مَعْرِفَةِ الاعتزَال، كرِهه وَتبرَّأَ مِنْهُ، وَصَعِدَ لِلنَّاسِ، فتَابَ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْهُ، ثُمَّ أَخذ يردُّ عَلَى المُعْتَزِلَة، وَيهتِك عِوَارَهُم. قَالَ الفَقِيه أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ: كَانَتِ المُعْتَزِلَةُ قَدْ رفعُوا رُؤُوسهُم، حَتَّى نشَأَ الأَشْعَرِيُّ فحجرهُم فِي أَقمَاع السِّمْسِم»[24].

هل حقًّا كره الأشعريّ الاعتزَال وَتبرَّأ مِنْهُ؟

«بَلَغَنَا أَنَّ أَبَا الحَسَنِ تَابَ وَصَعِدَ مِنْبَر البَصْرَة، وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَقُول بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَأَنَّ اللهَ لاَ يُرَى بِالأَبصَار، وَأَنَّ الشَّرَّ فِعْلِي لَيْسَ بقدرٍ، وَإِنِّي تَائِبٌ مُعتقدٌ الرَّدَّ عَلَى المُعْتَزِلَة»[25].

فإذا أقرّ الأشعريّ بأنّه صار يقول بخلق القرآن ويتبرّأ من القدريّة والجبريّة، وهي من أركان الحنبليّة، فما سبب الخلاف بين السلفيّين من أصحاب الحديث والأشعريّ حتّى أنّهم لا يتركون فرصة تمرّ دون أن يهاجموا الأشعريّ والأشعريّين؟ ونحن نعلم نصيب الأشعريّ في كتابات ابن تيميّة وابن حزم!!

وجه الخلاف يتعلّق بالتأويل. وقد حاول الذّهبيّ أن يبسّط موضوع الاختلاف ويغطّي عليه في حين صرّح **الصّفدي** بذلك. فلنعرض القولين:

قال **الذّهبي**: «رَأَيْتُ لأَبِي الحَسَن أَرْبَعَة تَوَالِيف فِي الأُصُول يذكرُ فِيهَا قوَاعدَ مَذْهَبِ السَّلَف فِي الصِّفَات، وَقَالَ فِيهَا: تمرّ كَمَا جَاءت. ثُمَّ قَالَ: وَبِذَلِكَ أَقُول، وبِهِ أَدين، وَلاَ تُؤَوَّل»[26].

---

[23]- المصدر نفسه (393/11)

[24]- المصدر نفسه (392/11)

[25]- المصدر نفسه (393/11)

[26]- سير أعلام النبلاء: (393/11)

أمّا **الصّفدي** فقال: «له في آيات الصّفات مذهبان أحدهما أنّه إذا مرّت به آية ظاهرها يُفهم منه الجسميّة كاليد والجنب، ردّها بالتأويل إلى ما ينفي الجسميّة، والثّاني أنّه يمرّ بظاهرها كما جاءت لا يتأوّلها، ويكل العلم بها إلى الله تعالى من غير اعتقاد الجسميّة».[27]

يبدو أنّ الأشعري كان منذ مرحلة الاعتزال بحكم براعته العقلية وسعة علمه متشكّكًا في قدرة المنزع العقلي وأساليب الجدل التقليدية التي استعملها أهل الاعتزال، فقد اختبر ضعفها في حواراته مع **الجبّائي**، ولذلك تجاوزها إلى خطاب أكثر اعتدالاً بحكم التجربة والواقع.

وإذا نظرنا في كتابيه الفكريين الأساسين الإبانة واللّمع نجد تفاوتًا كبيرًا على مستوى المبنى والمعنى. فالثّاني ينقض الأوّل.

لقد كتب بعض المستشرقين عن الأشعري من خلال الإبانة ومقالات الإسلاميين، ثم نظروا إلى ما قرّره أتباعه، فوجدوا خلافًا كبيرًا، ولذلك حكموا أنّ الأشعري إمّا أن يكون ذا وجهين أو أنّ أتباعه تقوّلوا عليه. قد يكون نسّاخ الحنابلة حرّفوا كتاب الإبانة وغيرّوا محتوياته، فوصل إلينا على هيئة مخيّبة للآمال.

فـ**جولدزيهر** (1850-1921) رأى فيه حنبليًّا سلفيًّا ذا غطاء عقلاني رقيق، أمّا **فينسنك** (1882-1939) فحكم عليه بعد أن اطّلع على رسالته في **استحسان الخوض في الكلام** بأنّه مفكّر ذو وجهين، ولم يستطع التوفيق بين الكتابين.

يجب أن نلاحظ أنّ كتاب **اللّمع** نُشر لأوّل مرّة عام 1953 تحت عناية **ماك كارتي**.[28].

أي أنّ جولدزيهر وفينسنك لم يطّلعا عليه. وبعد ذلك الوقت تغيّرت النّظرة إلى الأشعري، حيث اعتبره **وات** (1882-1939) مفكّرًا متميّزًا ونظر إليه **ريشارد فرانك** على أنّه عالم ديني من الطراز الرفيع.[29]

من المعلوم أنّ الأشعري عاش في البصرة وكان من الطبيعي أن يتأثّر بأجوائها الاعتزالية، ولأنّه طُلعة وذو عقلية استدلالية متعطّشة للعلم ربّما كان لا يجد أجوبة شافية لتطلّعاته، فأصيب بنوع من الحيرة وحبّ

[27]- الصّفدي (ت: 764هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التّراث، بيروت، 1420هـ- 2000م (130/7)

[28]- Le Père Richard J. McCarthy, S.J.(1913-1981)

[29]- روبار كاسبار: تاريخ العقيدة الإسلامية، 1987

التجاوز، والنصّ الشهير الذي يقرّر أنّه كان على الاعتزال أربعين عامًا ظاهر الانتحال والصّنعة من قبل أهل السنّة، واعتماد الأحلام والرّؤى في تأييد المذهب شائع جدًّا في أعمالهم ومحاربة خصومهم.

المصادر والمراجع:

1- الصّفدي (ت: 764هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التّراث، بيروت، 1420هـ، 2000م.

2- روبار كاسبار: تاريخ العقيدة الإسلامية، باريس، 1987.

3- ابن خليفة عليوي: هذه عقيدة السلف والخلف، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1398هـ.

4 - ابن ماكولا: الإكمال في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ- 1990م.

5- ابن منظور (ت: 711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.

6- أبو بكر جابر الجزائري: عقيدة المؤمن، دار الفكر. بيروت، 1982.

7- إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين، وكالة المعارف استانبول سنة 1951، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

8 - السيوطي (ت: 911هـ): طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1403.

9- القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م.

10- خير الدين الزّركلي (ت: 1396هـ): الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: 15 أيار/ مايو 2002م

11- شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ): سير أعلام النبلاء، دار الحديث- القاهرة، 1427هـ-2006م.

12- كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة (ت: 1067هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد (وصوّرتها عدة دور لبنانية، بترقيم صفحاتها نفسه، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941م.

13- محمد بن عودة السعودي: رسالة في أسس العقيدة. نشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف السعوديّة.

14- محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة. دار الشروق القاهرة. الطبعة الثامنة عشرة. 1421هـ/2001م.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2015

جميع الحقوق محفوظة © 2015